

## مسقط : حاضرة الساحل والمحيط

جون ويلكنسون \*

منذ نهاية القرن الثامن عشر صارت مسقط عاصمة لسلطنة مسقط و عُمان، ومنذ عام 1970م، عاصمة سلطنة عُمان، كما صارت تُعرف. وتذكرها المصادر أحياناً باسم مُسقط أو مَسْكَد؛ لكن الاسم (مَسْط) يتكرر بهذا اللفظ في أكثر الأحيان.

تقع مسقط على متن خليج يتسع في جذره لحوالي ثلاثة أرباع الميل، ويضيق لحوالي نصف الميل عند مدخله من جهة البحر. وينغرس الجزء الأعلى من ذلك المنبسط في الهضاب والجبال التي تنحدر في اتجاه البحر. وقد يسوّغ هذا الموقع اعتبار المكان بمثابة (مرفأ سري)، لكن لا- شيء غير ذلك يمكن التفكير فيه ليكون سبباً لنشوء المدينة، التي أطلق عليها بطليموس اسم الثغر الساحر القائم في جنوب شرق عُمان. أما ذراع الخليج فيُسمّى أحدهما من ناحية الغرب رأس كلبوه ويرتفع لحوالي 435 قدماً، ليتضاءل ارتفاعه لحوالي 150 قدماً في ناحية ميراني. أما في الشرق منه فتقوم جزيرة مسقط الممتدة لحوالي 1300م، والتي ترتفع أعلى تلالها لحوالي 350 قدماً، وتميل إلى ناحية الميناء الذي نقش عليه أسماء سفن تزور الخليج. وتظهر بين الجزيرة والرأس الصخري لجبل سُعالي الذي يحد المدينة من هذا الجانب - جزيرة صغيرة ترتفع مائة قدم، ويقوم عليها الحصن البرتغالي الثاني الجلالى. وتقوم بين الجزيرتين قناة تسمى الدويرة تمضي قليلاً باتجاه الأعماق، وقد اشتهر عنها أن تاجراً نرويجياً جرى قصفه فيها من جانب غواصة ألمانية في الحرب العالمية الثانية. أما الخليج الصغير فينقسم إلى قسمين، الغربي المُسمى المَكَل، وقد كان البرتغاليون يسمونه (الخليج الصيني) ربما لأنه كان يُستخدم مرفأ في التجارة مع الصين. وقد صار في نهاية القرن التاسع عشر محطة لفحم الوقود. وقد جاز رأس ميراني شهرة واسعة بسبب موقعه المنفصل عن ميناء مسقط، وهو يملك واجهة على البحر تمتد لحوالي 750 متراً.

أما المدينة نفسها فتتربع على الأجزاء المنبسطة في الوادي الكبير، تاركة خلفها سلاسل سمائل الجبلية الصخرية. وعلى مسافة نصف الميل إلى الأعلى من مقدمة الميراني، وتحت حراسة حصن راوية - يقع خزان المياه الرئيسي الذي يمد المدينة من طويان، وتأتي التسمية من ينابيع الزجار التي تسقي أيضاً حدائق صغيرة خضراء. ومنذ القرن السابع عشر وحتى التاسع عشر كانت هناك قناة مياه صخرية تجلب الماء إلى الميناء لتزويد السفن به. ومن طويان يتفرع سبيل قديم إلى مطرح، في حين كان صعبا المرور إلى سيح الحرمل خلف جبل مسقط من طريق السير مع الوادي إلى نهاياته. وحتى الأزمنة الحديثة كانت هناك صعوبات كبرى في الدخول إلى مسقط من هذا الجانب، بحيث ظلت

أكثر المواصلات بحريّة.

أما من ناحية البر غرباً وجنوباً بين التلال، فقد كانت المدينة محميةً بسورٍ يمتد لحوالي 900 متراً تتخلله سلسلة من الأبراج، وثلاثة أبواب (وربما كانت أربعة في بعض الفترات): الباب الكبير (الذي أعيد ترسيمه عام 1354 / 1935 هـ-1936 م) في الوسط، والباب الصغير أو (ولجات) في الجنوب والذي يوصل إلى سدّاب، ثم باب المناعيب المشرف على الوادي تحت ميرانى.

تمضي المدينة إلى عمقٍ أقصى يبلغ حوالى الأربعمئة متر، لكن عمقها العادي يبلغ الثلاثمئة، وتبلغ مساحتها حوالى 18 هكتاراً. وما تطورت المدينة كثيراً خارج السور لعدم ملائمة المكان، لكن أيضاً بسبب الحرص على إبقاء ظاهر البلدة حُرّاً أو خالياً من السكان لأسباب أمنية. والتطور الوحيد الذي عرفته المدينة خارج السور كان من جهة كلبوه باتجاه مطرح وسدّاب، وهي قريةٍ تحتوي على 250 مسكناً على صخور الخليج الصغير إلى جنوب شرق المدينة، وتتفصل عنها بعقبةٍ صغيرةٍ أيضاً. وفي هذه الناحية أيضاً تقع محطة الحجر الصحي (الكرنتينا) عند حرامل، كما تقع مقبرة الأوروبيين. ولا شيء وراء ذلك إلا مستقرّ ضئيل الحجم يُسمّى (يتي) عند فم وادي الميح.

بيد أن مسقط تشكّل من ناحيةٍ أخرى جزءاً من المستقر الحَضْرِي الكبير المتصل بتطورات العمران. فهناك سهل الباطنة الساحلي المعمور، والذي يصل عمرانه إلى ناحية السيب (دمًا القديمة). ثم يخترق طريقه الرئيسي الجبال عبر الجهة السفلى من وادي سمائل، مع اتصالٍ يبلغ مرتفعات الحَجَر الشرقي والحجر الغربي، ومستقرات الجوف (عاصمته نزوى)، والشرقية، ليمتد ذلك عبر السهل الساحلي البالغ 175 ميلاً إلى قلب عُمان الوسطى. أما الجهة السفلى من الباطنة فلها أهمية استراتيجية لأنها وسيلة الاتصال بين الساحل والداخل؛ كما أنها تتمتع بموقعٍ مركزيٍّ على الواجهة البحرية للبلاد. وفيما وراء السيب يضيق السهل الساحلي حتى ينقطع عند القرم. وفي هذا الجانب هناك مستقرّ حضريٌّ مهمٌّ هو بوشر، وهو مجموعة من القرى الصغيرة تقع تحت الجبل الرئيسي مبتعدة حوالى ثلاثة أميال عن الساحل، ومأخذ المياه إليها الينابيع الحارّة والأفلاج. ويتمتع القرم نفسه ببعض الأهمية. فاسمُهُ مشتق من الجرف الصخري (ابن سينا، المصدر السابق) ومستنقعاته على فم وادي عدي، حيث يقع رأس الحمراء فوقه، ويتضمن أقدم ما عُرف من مجتمعات سكانية قديمةٍ مكتشفةٍ عُمان حتى اليوم، إذ تعود إلى الألف السادس قبل الميلاد، والتي تشكّل جزءاً من ثقافة (الإختيوفاعي) البحرية، الممتدة حول سواحل بحر العرب (1). ويمتد القرم انطلاقاً من الساحل في اتجاه المناطق الجبلية العليا؛ حيث تنتشر فيه المستقرات الحَضْرِيّة وخطوط الحركة والتواصل، إلى السَّيْح، على شكل عُروقٍ وسلاسلٍ عظيمة. والطريق الرئيسي فيه تتبع أسفل وادي عدي حتى قرية الوطيّة الصغيرة، حيث يفتح سبيل إلى سيح المالح - وما كانت للسَّيْح هذا أهمية من الناحية التاريخية إلا أنه ميناءٌ لتزويد السفن بخشب الوقود من أشجار السمر (أكاسيا)؛ لكنه الآن حوضٌ نفطيٌّ ضمن ميناء الفحل. واسم الفحل هنا مأخوذ بدوره من اسم جزيرة فحل،

الواقعة في مقابله، والتي تشبه طائراً - وكان البرتغاليون يسمونها ديلافيتوريا (جزيرة النصر) تيمناً بانتصارهم على الأسطول التركي (قارن بما بعد). ويضيق الوادي بعد ذلك ليوصل إلى ناحية رُوي. وهنا تغادر الطريق إلى مسقط وادي عدي، والذي ينكسر عند نقطة معينة اتجاه الشاطئ بما يشبه أن يكون فرجة حادة. وفي الجهة العليا من الممر يصبح جزءاً من سَيح حطاط، وهي مُنبسَط سهلي، يُفضي إلى وديانٍ أخرى مثل وادي الميح. ومن طريق المنبسطات تلك يمكن الوصول بسهولة إلى منطقة (القريات)، أكثر المناطق سكاناً في تلك الناحية، على بُعد 30 ميلاً من مسقط.

أما (رُوي) فهي ناحية مَرُوية جيداً من الآبار التي تغوص عميقاً حتى حوالي الخمسين قدماً، وهي سوق فواكه وخضار لكل من (مطرح) ومسقط. ثم إنها تشكل شبكة موصلات وطرق، حيث كان يجري تقاضي المكوس والضرائب على السلع الداخلة إلى مسقط. وكان ما تزال مسورة في القرن التاسع عشر. وانطلاقاً من رُوي يتبع الطريق الجهة اليمنى من وادي عدي بنبات حتى وادي الفلاج. وتتلو ذلك نصف دائرة من السهول تفصل مسطح مسقط - مطرح عن الجبال الرئيسية التي تمتد من سَيح الحرمل وراء مسقط إلى البحر عند دارسديت. ومن بيت الفلاج - وهو مستقرٌ محصن في الأصل لأنه كان مقراً للبوسعديين الأوائل - تمضي الطريق مارّةً بمنخفض الخراشف لتدخل بعد ذلك إلى منطقة الجبال الصخرية الرئيسية التي توجد فيها (مطرح) ومسقط. وتأتي مطرح أولاً، ولموقعها فضائل عديدة حتى تجاه مسقط. ففي تلك الناحية مواطنٌ أوسع للتحضر والاستقرار، كما أن الإمداد بالمياه أسهل، وخليجها أوسع، وهو محمي جيداً من الرياح الشمالية. وفي جانبه الشرقي عند دكة ممر صخريٍّ مهمّ هو الطريق البرية إلى مسقط. وعلى الطريق بين المركزين: مطرح ومسقط، وعلى خليجين صغيرين يقوم مستقراً (ريام وكلبوه). وبعد مسقط لا نجد طريقاً برية على طول الشاطئ، ولا مضائق ممرات في الجبال تؤدي إلى داخل البلاد. ولذلك فقد كانت كل الطرق إلى قلعات وصور؛ وبخاصة طرق التجارة، عبر البحر عادةً.

إنّ هذا التصور العامّ للمواقع والسُدُبُل يعيننا أيضاً على وضع بعض أبعاد وجود مسقط ووظائفها في موضعها الصحيح. وفوق ذلك؛ فإنها استمدت مزيداً من الأهمية من موقعها الطبيعي الحصين، ثم من التحصينات التي بدأت أيام البرتغاليين بناحية (السيب). وقد ظلت - بسبب موقعها الآمن، وصعوبة الدخول إليها - بدون تحصينات بعد مرور مائة عام على تحولها إلى ميناءٍ مهم. وفي مقابل ذلك فقد عانت من وجود قصورٍ كثيرة. لقد كان طقسها مزعجاً بسبب الرطوبة والحرارة المرتفعة على طول الشاطئ، والجبال الصخرية المحيطة والمشرقة، والروائح المنبعثة من الميناء الذي تكثُر فيه الحركة، ويشهد استقراراً سكانياً من نوع ما.

وباستثناء البساتين الصغيرة في الوادي الكبير، فإن محيط المدينة غير منتج أبداً، ولا حطب ولا مراعي حقيقية، بحيث إنّ الطعام وخشب الوقود ينبغي استيرادهما من خارجها. بل إنّ ميناءها نفسه يفتقر إلى بعض الميزات التي وهبت لميناء مطرح. إنه مفتوح للرياح

الشمالية، ثم إنَّ رمال القاع لا- تتيح مجالاً يُعتمدُ عليه لرسو السفن؛ بالإضافة إلى أنَّ عصف الرياح الشمالية الغربية يُرغم على التماس ملجأ خارجة، في ثنايا الجزر المسقطية، أو في خليج مغب وراء الجلاي، أو وهو الأكثر لفتاً للانتباه: في ميناء المدينة التوأم: مطرح. وتبقى بعض النقاط السلبية التي ينبغي ذكرها أيضاً في مقابل الإيجابيات السالفة البيان: صعوبة الدخول إلى ميناء مسقط من ناحية البر، وضيق المساحة الصالحة للاستقرار الحَضري. ولذلك فقد ظلت مطرح هي المركز التجاري الرئيسي إلا- إذا كان المفروضُ أمراً آخر، في حين عمد الانتشار الحَضري من أجل التلاؤم إلى البحث عن سكنٍ واستقرارٍ في المناطق المحيطة.

ومن الصعوبة بمكان تحديد عدد سكان مسقط في أي حقبة، ثم متابعة التطورات. فالأعدادُ تتنوع بحسب الظروف السياسية والتجارية، وكذلك النمو الطبيعي للسكان، واختلاف الطقس في الفصول، ثم أخيراً ماذا نعني بمسقط عندما نقرأ حديثاً عنها في المصادر (إذ لا إجماع حول ذلك من أي نوع). الأعداد في القرن التاسع عشر تدور حول رقم عشرة آلاف. وG. Brucks الذي كتب حوالي عام 1835م قال إنَّ أعداد سكان مسقط تتأرجح بين 12.000 و 30.000 ألفاً - ثم إنَّ الكوارث الطبيعية يمكن أن تتسبب في تغيرات كبيرة وسريعة: فعلى سبيل المثال، عندما زار J.B.Fraser مسقط عام 1821م أخبره السلطان أنَّ عشرة آلاف ماتوا بالكوليرا في المدينة، بعد أن اندلعت في رُوي أولاً. ومع ذلك فربما كانت بعض الأرقام مُبالغاً فيها. فأرقام Brucks تصبح معقولة إذا اقترنت مسقط بمطرح. لكنَّ الدكتور W.S.W. Ruschenberger يذكر عشرين ألفاً في مسقط، وثمانية عشر ألفاً في مطرح. أما ما يقوله ولستد Wellsted عن ستين ألفاً في المدينتين، فهو مجرد مبالغة. بل إنَّ الأرقام المعتدلة تظل كبيرة، بسبب ضيق المساحة التي يمكن السكنُ فيها، وانخفاض المسكن؛ فضلاً عن أنَّ سكان الريف كانوا يبنون منازلهم بطرائق غير ملائمة. وبسبب ضالة عدد السكان في الحقيقة، ما كان الرحالة الذين يزورون البلاد، يتأثرون بذكرياتٍ محدَّدة عن مسقط: فباستثناء المباني الرئيسية، كانت هناك أعشاش صغيرة، كما كانت شوارعها ضيقة. وهكذا فقد كان الفائض من السكان، يجري دفعه باتجاه مطرح، وما يحيط بها من قرى ومزارع. والواقع أنَّ أول تقدير يتسم بقدرٍ من الموضوعية، جاء به Lorimer في كتابه: Gazeteer في مطلع القرن العشرين؛ وهو يُعطي تقديراً في حدود عشرة الآلاف لمسقط في الشتاء؛ ومن بين هؤلاء ألفان من الزوار الأجانب. ومن بين المستقرين دائماً يعيش ثلاثة آلاف في المدينة، والبقية في الضواحي. أما سكان مطرح فيقدر عددهم بحسب لوريمر 14 ألفاً (9 آلاف بداخل المدينة، والآخرين يُقدر عددهم بـ 5 آلاف في محيطها). وهذا التقدير ينبغي أخذه كقاعدة يُقاس عليها في الأزمنة والظروف الأخرى. لكنَّ من جهةٍ أخرى؛ فإنَّ الأهمية الديموغرافية النسبية لهذين المركزين، يمكن أن تتغير تبعاً لتغير الحظوظ الاقتصادية والسياسية لكل منهما. فقد كان هناك تراجعٌ في عدد السكان بمسقط خلال الحرب العالمية الأولى؛ في حين ارتفعت أعداد سكان مطرح بين 1913 و 1920م. فقد تراجع عدد سكان

مسقط من عشرة آلاف إلى ألفين؛ حين ارتفع عدد سكان مطرح من 14.000 ألفاً إلى عشرين ألفاً؛ للظروف التي سنذكرها، وبحسب تقارير تجارة مسقط. ثم حل نوع من الاستقرار مع تغير الأوضاع السياسية واستقرارها، فبلغ عدد سكان مسقط عام 1965م حوالي خمسة آلاف، وفي العام 1970م حوالي ستة آلاف.

وهكذا فكما تؤثر الظروف في صعود أعداد سكان المدينة أو انخفاضها، تؤثر أيضاً في تركيبة السكان ذاتها. فهناك بطونٌ من عددٍ من القبائل تُقيم في الباطنة السفلى؛ وبخاصة العوامر وبنو جابر، لكن في منطقة مسقط هناك وحداتٌ من العرب العُمانيين مثل بني حسن (مع عدم الخلط بينهم وبين بني بو حسن من جَعْلان) أو بني وُهيب (مع عدم مزجهم مع بدو آل وهيب بالشرقية). والسالفو الذكر هم من بني شمس بن وائل بن الغوث، الذين يتركزون الآن في الجهة السفلى من طرف سَيح حَطاط؛ لكنهم يملكون في أماكن متعددة بمسقط العاصمة، ويبدو أن بطوناً منهم سادت ناحية البوشر في زمان النباهنة. وأذاك تركّزت عائلات كالخليلي.

أما بنو وُهيب، وهم من بطون طيء، والذين توطنوا أصلاً في وسط الحجر الشرقي، فقد كانت لهم دارٌ واضحة وسط (سيح الحَطاط)، بينما بقيت عاصمتهم في الحاجر. وعلى المستوى الوطني، تُعتبر ناحية مسقط دار سُكناهم، ولذلك تتنوع الأَسْرُ والحرف بين مزارعين وعمال يدويين وصيادي سمك. وهم يسيطرون على الطريق تجاه القرى؛ التي يسود فيها خصوصاً التقليديون: بنو بطاش.

أما بقية المتوطنين بمسقط فليست لديهم تنظيمات قبلية، وهم في الغالب من الغرباء. وفي غالب الأحيان فإنّ هؤلاء أتوا من الجهات التي كان لعمان تجارات معها، من الخليج وإلى مكران والسند والهند، ومن الناحية الشرقية اليمن وحتى شرق إفريقيا. ويشكّل البلوش القسم الأكبر من المتوطنين القبليين. وهناك فئة شعبية متميزة من البحرانيين، بالإضافة إلى فئاتٍ من جنوب الجزيرة، كانوا يأتون في فصولٍ من السنة.

وكان السلاطين في العادة يستجلبون مجندين من البلوش ومن أهل الجنوب لقد شكّل هؤلاء دائماً، إلى جانب القبائل الحليفة والمقرّبة (من مثل الحواسنة وبني عُمر بعد معاهدة السيب 1924م) من الكتائب المرابطة في الحصون، والحرس على البوابات. وفي مسقط أقلية يهودية ملحوظة منذ القرن التاسع عشر، ويبدو أن أعدادها ازدادت عام 1828م. بيد أن الأكثر لفتاً لانتباه الزائرين هم طائفة البانايان، والذين يبدو أن وجودهم يعود إلى زمن البرتغاليين؛ أو إلى الزمان الذي صارت فيه مسقط ميناءً لا يُستغنى عنه. وفي أكثر عقود القرن التاسع عشر كان عدد الهندوس هؤلاء لا يزيد على الألف والخمسمائة إلى الألفين، ما بين تجارٍ ووسطاء. لكنّ تركيبتهم تتنوع بتغيّر الظروف السياسية (2).

كلّ هؤلاء السكّان كانوا يميلون للسكّن في أحياء معيّنة بالمدينة (قارن بالـ Gazetteer للوريمر، 1970، م 2، ب، 1181-1185م). لكنّ المفاجأة أن البانايان كانوا يسكنون في الأجزاء الشرقية من المدينة. أما عن حرياتهم في ممارسة عباداتهم وتقاليدهم، فأمرٌ

معروفة منذ أيام نيبور Niebuhr الذي كتب تقريراً عن ذلك. وبحسبِ ألن Allen فإنَّ أول معبدٍ هندوسي بناه أهل باتية السنديين قبل ثلاثمائة عام. والأشدُّ طرافةً و غرابةً ما يقال من أن تمثال الإلهة غوفندَرَج الذي نُصب بمسقط، جيء به من البصرة حيث كان الهندوس يعانون من صعوباتٍ هناك. أمَّا المعبد فقد أزيل عام 1971م لفسح المجال لبناء قصرٍ جديد، وأما التمثال فقد أعيد إلى الهند. والتمثال الثاني معبدٌ معروف باسم بافاجي، وهو خاصٌّ بفرقة الهافالمي أو البُستمرجي الهندوسية، والتي ينتمي إليها أكثر هندوس باتية منذ أواخر القرن السابع عشر، وقد أقيم المعبد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وما يزال موجوداً حتى اليوم. وهناك معبدان آخران هما (كالكا) الذي كانت تتعبد فيه فرقة الغوساين البراهمانية ذات النفوذ، وقد أزيل من أجل بناء طريقٍ جديدة باتجاه مطرح، ووُضع تمثاله في معبد بافاجي. أما الرابع باسم موتيشقار، فقد بُني على مقربةٍ من دوحة باميان، ويتضمن بئرين، وقد صار مركزاً رئيسياً للهندوس بمسقط، وأعيد ترميمه في الآونة الأخيرة. وبشكلٍ عام، على أي حال، ما ظلت الحارات متميزةً أو متميزة، وليس هناك ما يشبه الحارة المسوّرة (الخوجة) لدى مجموعة اللواتيين بمطرح: فالناحية شديدة الضيق، وقد تركّزت تلك الوظائف بداخلها بشكلٍ مخطّط. وتتميّز الجماعات بالثروة وليس بالانتماء الاجتماعي والديني، ولذلك فحتى البانيان لا يجمعهم حيٌّ واحد. ومع ذلك؛ فإنَّ عناصر المجتمع الأشدّ فقراً، تميل إلى الاستقرار وراء أحياء ذوي الوجاهة والراحة، من مثل ضواحي البرستي. وفي ناحية المركز تقوم السوق، والتي تضمنت فيما يقال 300 دكان مع بدايات القرن العشرين؛ لكنَّ العدد تضاعف بعد انتقال جماعة التجار إلى مطرح خلال الحرب الأولى. وأكثر المباني الرئيسية تركّزت لناحية الشاطئ، وفي حي آل بوسعيد الممتد في ما بين الميراني وباب الكبير. وبسبب تنوع السكّان، وتوزع الفئات، ما كان هناك جامعٌ مركزيٌّ بين مساجد المدينة الـ (31 حتى العام 1972م)، كما لم يكن بينها ما هو ذو أهمية هندسية من نوع ما. كما أن المدينة ما كانت فيها مباني تستحق الذكر عمرانياً؛ باستثناء القلعتين اللتين بناهما البرتغاليون. لكنَّ من الناحية المعمارية فقد كان المجموع العمراني متناسقاً.

تاريخياً بدأت مسقط بالبروز في حقبة آل هُرْمُز أو آخر عهود القرن الخامس عشر الميلادي، قبل مجيء البرتغاليين بقليل. وربما كانت لها أهمية سابقة على ذلك أيضاً. ومنذ الساسانيين وحتى القرن الخامس الميلادي، كانت صُحار أهمَّ مدن الساحل، في حين كان أهمُّ المراكز الساحلية في النهاية الجنوبية للباطنة، أي في دَمَا (ناحية السيب المعاصرة). وكان كل من هذين المركزين سوقاً للعرب في عصور ما قبل الإسلام. ويبدو من المصادر الجغرافية الكلاسيكية (المقدسي، وابن الفقيه، ومعجم ياقوت، وابن الجاور، ورحلة التاجر سليمان) أنه خلال تلك الفترة، كانت مسقط هامشية ضمن مراكز الخليج الكبرى، وتقع خارج الخطوط الرئيسية للعربية الجنوبية (اليمن) في التجارة البحرية. كانت مسقط بلدة صغيرة مزدهرة بوصفها آخر موطنٍ للتزود بالمياه للسفن المتاجرة مع الهند، لكنَّ مع تراجع الخليج لكونه مركز تجارة المحيط الهندي، وصعود محور: العربية الجنوبية

(الشحر واليمن) - البحر الأحمر - مصر، في القرن الحادي عشر، بدأت الصورة تتغير. فقد ظهرت بنية اقتصادية - سياسية تبلورت مع استتباب قوة آل هُرمز في الثلث الأول من القرن الرابع عشر، وجغرافية جديدة للساحل العُماني. بل في القرن السابق، كان مركز السيطرة على الساحل قد تحرك بشكلٍ أقرب، بحيث صارت قلّهات، من حيث أتت الأسرة الهُرمزية، هي المركز الأبرز. وصارت قلّهات المركز الإداري في خليج عُمان، بينما صارت جُلْفار (قرب رأس الخيمة) مركزاً رئيسياً من الجانب العربي على مدخل الخليج. وفي الوقت نفسه، كانت مسقط تتطور إلى محطةٍ معتبرة في السياق العُماني. وفي القرن الخامس عشر تراجعت قلّهات لصالح مسقط، باعتبارها ميناءً رئيسياً (3). وهناك من يرى أنّ لهذه المتغيرات أسباباً تتعلق بأحجام السفن وتكنولوجيا تسييرها. ومما لا شك فيه أنّ قلّهات كانت خياراً سيئاً، وعندما يسوء الطقس، كان على السفن أن تلجأ إلى رأس الحدّ. بالإضافة إلى أنّ المدينة كانت تقع على طرف منطقة سيطرة آل هُرمز، وهي معرّضة للغارات من جانب ساحل مكران، وبذلك ما كانت لها فوائد خاصة. ونظراً لهذه الظروف كلها؛ فقد دانت قلّهات بصعودها القصير لانتساب آل هُرمز إليها. ومثل أكثر موانئ الخليج؛ فقد كان صعود المدن الساحلية وهبوطها تبعاً للظروف الخاصة والطارئة. ولأنّ مسقط تملك ميزات ليست لقلّهات، وذات موقع مركزي نسبي؛ فقد بدأ صعودها. وفي النصف الثاني من القرن الخامس عشر، ذكر ابن ماجد (4) أنّ ذلك المركز صار الموطن الرئيسي على الساحل العُماني للتجارة مع الهند، وذلك في أواخر عقود السيطرة الهُرمزية.

وفي ذلك الوقت كانت مسقط تستورد الملابس والزيت النباتي، والعبيد والسكر والأرز والحبوب الأخرى، وتُصدّر التمور الطازجة والجافة والأسماك المجفّفة من أراضيها الداخلية. ثم إنها صارت مركزاً لتصدير الخيول إلى الهند، حتى من الأماكن البعيدة مثل (الإحساء). ولعبت قلّهات دوراً في ذلك؛ لكنّ الموطن الرئيسي للخيول العربية ظل في ظفار. ومع تضاؤل ذلك المركز على الساحل الجنوبي، والذي كانت له المكانة نفسها مع اليمن مثل قلّهات بالنسبة لهُرمز، تمركزت التجارة على الساحل العُماني. وقد احتكر البرتغاليون ذلك، بعد أن فرض السلطان بدر بن عبد الله الكثيري حظراً على تصدير الخيول من الساحل الجنوبي (5).

### الحقبة البرتغالية

غادرت فرقةٌ بحريةٌ برتغاليةٌ بقيادة ألفونسو البوكيرك تريستاو داكونها في سوقطرة في 10 أغسطس عام 1507م، ومعها مؤنٌ ووقودٌ لأسبوعين فقط؛ وبذلك فإنها كانت تقصد منذ البداية مدينة مسقط وميناءها. ولكنّ قبل أن تصل إلى هدفها، قرر قائدها الأعلى إدخال هدفٍ آخر في حملته هو احتلال هُرمز أيضاً. واستمر الأسطول في الزحف، فسقطت قلّهات؛ ثم دُمّرت فُريات، قبل الوصول إلى مسقط في 2 سبتمبر. والتقارير عن المدينة في تلك الفترة، تشير إلى أنها كانت قليلة السكان الذين بلغ عددهم حوالي سبعة آلاف، وهي ذات شوارع وأزقة ضيقة، ومساكن فقيرة. لكنّ مع بعض البناءات بعدة طوابق مبنية بالحجر. أما المسجد الجامع فقد كان مبنياً من خشب الشجر، بينما كانت أعمدته الداخلية

تستند إلى صخور، وسقفه من جذوع الأشجار المشدبة أيضاً.

وبالنسبة للدفاعات فقد كانت هناك عدة مراكز دفاعية، لكن ليس هناك سورٌ مترابط. ومن الجهة البحرية كان هناك حائط متقطع، مدعم بالصخور، مع وجود نقطتين للدخول إلى الشاطئ. وكان المقصود من وراء هذه الدفاعات البسيطة حماية المدينة من قراصنة البحار، بل ربما جرى استحداثها بسرعة على وقع سماع أخبار اقتراب البرتغاليين. وقد جرت مفاوضات كان المسقطيون مستعدين بمقتضاها مقابل انسحاب البرتغاليين أن يدفعوا مبلغاً من المال كانوا يدفعونه لهرمز من قبل. وفي تقارير نُشرت عام 1515م يبلغ ذلك المال 4 آلاف أو خمسة آلاف أشرفي (مقارنة مع قلعات التي كانت تدفع 11 ألفاً، وجُلفار 7500) بيد أن إمدادات من بني جبر (الجبور) وصلت من الداخل، جعلت المسقطيين يغيرون موقفهم المتفاوض؛ فغضب البوكيرك وعزم على الهجوم. وفي يوم 5 سبتمبر اجتاز البرتغاليون الحائط البحري، واحتلوا المدينة في ثلاث ساعات. ولمدة ثمانية أيام قتل البرتغاليون كل إنسان وقعت أعينهم عليه بالمدينة، وهدموا المنازل الفخمة بالذات، لما يقال من أنهم وجدوا في جدرانها أشياء ثمينة مخبأة. وليس معروفاً لماذا عزم البوكيرك على تدمير المدينة بعد إنذار أهلها بدفع مبلغ عشرة آلاف أشرفي، وترك المدينة مؤقتاً تشتعل فيها النيران من جراء رش الزيت النباتي الذي سكبته البرتغاليون، ثم إضرام النار فيه. كما دمر البرتغاليون 34 سفينة كانت راسية بالميناء.

كانت مزايا مسقط بوصفها ميناءً محمياً وسط الساحل العربي، جليةً لدى البرتغاليين؛ ولذلك بدأت تؤدي دوراً بارزاً في استراتيجيتهم بالخليج. وعندما فقدوا هرمز عام 1622م صارت مسقط مركزهم الرئيسي. في معاهدة عام 1507م فرضوا على السكان مبلغ 15 ألف أشرفي، قبل أن يزيدوا المبلغ إلى 60 ألفاً بعد إكمال القبضة عام 1515م. وفي الوقت نفسه بدأ نظام الامتيازات، والذي يسمح للسفن بالمرور والتجارة مقابل ضرائب باهظة، علي أن يمتنع هؤلاء عن دخول المناطق التي لا يسيطرون هم عليها. وفي 1526م ثارت كل من قلعات ومسقط، وأرسل البرتغاليون جيشاً لإخماد الثورة. وفي العام 1542م تقاضى البرتغاليون كل ضرائب التجار في هرمز، جماعة وميناءً. ولا شك أن هذا النظام الحديدي فرض زيادة الاحتياطات تجاه الساحل والداخل - أمّا السور الذي بنوه حول مسقط فكان سببه خوفهم من العثمانيين. وقد ظل ممكناً لفترة طويلة أن يُهاجم الساحل البرتغالي حتى مسقط من جانب المصريين حتى أيام المماليك؛ لأن البرتغاليين ما استطاعوا السيطرة على البحر الأحمر. لكن كان لابد من الانتظار حتى عام 1534م حين سيطر العثمانيون على بغداد والبصرة واعترفت (الإحساء) بسيادتهم، وعندها ظهر خصمٌ قويٌّ في الأفق. في العام 1538م قدمت قطعٌ بحرية عثمانية من السويس وحاصرت ميناءً (ديو) الهندي البرتغالي، لكنها لم تستطع الاستيلاء عليه؛ إنما عادت وأسست قاعدة بحرية للأسطول في ميناء عدن. ومنذ ذلك الحين اعتادوا أن يقوموا بحملة على الساحل العثماني مع بداية فصل الشتاء طوال الأربعينات من ذلك القرن. وفي عام 1546م استولى العثمانيون على البصرة ومينائها، ثم على مدينة القطيف عام 1550م. وأرسل البرتغاليون



أسطولاً إلى رأس الخليج لمواجهة تلك التطورات؛ لكن نجاحاته ما كانت كاملة. ومع ذلك فإن سيطرتهم لم تتهدد من هذه الناحية إلا من الأسطول العثماني بالسويس. ولذلك فقد عمدوا إلى تقوية دفاعاتهم في هُرمز وغيرها، كما أمر القائد البرتغالي بالهند ببناء قلعة للدفاع عن مسقط؛ وكانت تلك هي (سداف) قلعة الميراني المشهورة. وما كان بناء تلك القلعة قد تمَّ عندما بدأت الغارة العثمانية عام 1552م، ولذلك استولى العثمانيون على البلدة بسهولة. وقد استطاع البرتغاليون الستون الصمود بالقلعة غير المكتملة البناء لأيام، لكن عندما حضر الأسطول العثماني سارعوا للاستسلام (لبيري ريس) قائد الأسطول، الذي عمد لتدمير القلعة غير المكتملة تدميراً شبه كامل. وبسبب (جُبْن) أولئك المستسلمين، أبقى رفاقهم في هُرمز أن يفتدوهم، رغم أن العثمانيين استخدموهم للخدمة على السفن؛ وإن يكونوا قد قاموا ببعض الاتصالات لتحرير النساء. بيد أن مسقط كانت محطة النجاح الرئيسية بالنسبة (لبيري ريس)، إذ اضطرَّ، بسبب شائعات ومكائد ضده لدى السلطان العثماني، أن يترك أكثر قطع الأسطول بالبصرة. وصارت مشكلة العثمانيين كيف يُخرجونه. ففي المحاولة الأولى عرقله البرتغاليون في ممرات هُرمز، ثم اجتمعوا وخاضوا معركة مهمة ضد العثمانيين بزعامة فرناندو دي مينيزس على ساحل عُمان، وكسبوها. واستطاع (سيد علي ريس) النجاة بتسع سفن من القطع الـ15؛ لكن الرياح رمته على الشاطئ الهندي. ومنذ تلك المعركة تراجع الخطر العثماني، وانحصر الصراع بين الطرفين على البحرين، وإن بقيت بعض الحوادث، كما ظل العثمانيون يشكلون خطراً في البحر الأحمر.

لكن هذه الأحداث القتالية، ما أخرجت بالتجارة البرتغالية أو الوساطات التجارية. فقد ظلَّ البرتغاليون عاملين مباشرة في التجارة أو وسطاء ليس مع أوروبا فقط فقد سيطروا على ميناء ماكاو الصيني حوالي العام 1557م، ومنذ ذلك الحين صارت تحت سيطرتهم التجارات البيئية مع اليابان والصين والهند وساحل الخليج وشرق إفريقيا. وهكذا انضمت مسقط إلى هذه السوق الدولية الواسعة - ومع أن البرتغاليين كانوا هم المستفيدين الرئيسيين؛ فقد ظلت هناك فرص للمبادرات المحلية. فقد أعطيت مسقط نصيباً عادلاً تمثل في نسبة 11% من الضرائب على السلع الواردة، وهي النسبة نفسها التي أعطيت لهرمز لحماية الصناعات اليدوية الفارسية. وكانت زيادة أهمية مسقط على حساب قلهاة أيضاً. فقد صار الساحل مقسوماً بين البرتغاليين والأتراك، وما عادت هناك حاجة ملموسة لميناء خارجي من ناحية الجنوب. وقد ظلت قلهاة عرضة لغارات من مكران، كما استهدفها العثمانيون من البحر الأحمر. وبسبب ذلك كله فقد انخفض مدخولها من الضعفين ونصف الضعف من مداخيل مسقط، إلى نصف مدخول مسقط في مطلع القرن السادس عشر، ثم إلى حوالي الثلث مقارنة بالسابق. وبذلك فقد انخفض مقام المدينة تماماً، بينما ارتفعت مقامات العائلات المسقطية: من مثل راشد بن أحمد المسقطي وابنه، وغيرهما ممن بلغوا مرتبة سامية في خدمة ملوك هُرمز.

على أن تراجع الخطر العثماني، ما دفع البرتغاليين للطمأنينة. ففي أواخر القرن السادس

عشر، ظهر منافسون وخصوم أوروبيون لهم، من أهمهم الهولنديون والإنجليز؛ في حين أنّ توحيد البرتغال مع أسبانيا عام 1580م كانت له نتائج على المسرح الهندي/البرتغالي. وظهرت الحاجة لمزيد من التحصينات في مسقط، عندما استطاع قائد بحريّ عثماني هو (علي باي) أن ينهب المدينة عام 1581م. وقد صرفت زوارقه الحربية الأربعة انتباه البرتغاليين على الشاطئ، في حين استطاعت القوات البرية المحمولة أن تصل إلى البر في سدات، ومفاجأة الحامية البرتغالية التي فرّت إلى مطرح، ثم إلى داخل البلاد. وهكذا فبين 1586 و 1588م بُني الحصنان اللذان ما يزالان قائمين حتى اليوم، سان جاو، المعروف اليوم بالجلالي حيث انتهى بناؤه عام 1587م، أما الحصن الآخر فقد انتهى في العام التالي، كما تشير لذلك لوحة إنشاء المبنى: (في عهد العظيم السامي المقام فيليب، ملكنا المقدّس، وفي العام الثامن من حملته لتاج البرتغال، أمر بواسطة نائبه على الهند (دون دوارتي دي مانيزس)؛ ببناء هذه القلعة، والتي أقامها بلشيبور ألقادس، الرئيس (الأول، 1588م). ويُعرف هذا الحصن اليوم باسم ميراني (Allmmanti almirante)؛ وقد صار المركز الرئيسي للدفاعات. وما يزال موجوداً حتى اليوم على الشكل نفسه تقريباً الذي تركه عليه البرتغاليون.

وصارت مسقط المركز البرتغالي الرئيسي على الساحل؛ وبخاصة بعد طرد البرتغاليين من هُرْمُز عام 1622م، وأتى إليها معظم الألفين الذين أخلاهم البريطانيون إلى الساحل العربي بذريعة الاستسلام. وفي هذه الأحوال وقع تهديدٌ على مسقط من ناحية الفرس، والذين أمّلوا أن تأتيهم المساعدة إمّا من الإنجليز وإمّا من الهولنديين. بيد أن روي فراير Ruy Freyre قاتل بشراسة بعد أن كان سراحه قد أُطلق من الأسر البريطاني عام 1623م وقد أراد الرجل أن يؤمّن السيطرة على رأس الخليج، وأن يقوّي دفاعات مسقط. فزيدت مدفعية الشاطئ، كما ضمّت كلبوه إلى نظام دفاعات مسقط.

وفي العام 1624م ظهر خطرٌ جديدٌ، ليس من الخارج آنذاك؛ بل من الداخل العُماني - فقد توحّد العُمانيون تدريجياً تحت إمرة الإمام ناصر بن مُرشد اليعربي، وصارت المدينة بذلك مهَدّدةً من البحر والبر. وعندما زار (بيترو ديلا فال) مسقط عام 1625م، وجد أن حائطاً تُرابياً أضيف من حولها. وقد تطور ذلك الحائط إلى سورٍ مهم، وأزيلت المساكن من حول المدخل الرئيسي حتى لا تكون ذريعة وغطاءً لهجومٍ من تلك الناحية. وربما كان ذلك السور مماثلاً للذي نعرفه اليوم.

وقد تغيرت المدينة في نهايات العهد البرتغالي. فقد ازداد عدد السكان، وضافت بهم تلك المساحة الصغيرة المسوّرة، وتضاعفت الروائح بالمدينة، وظلت الشكوى من ذلك حتى القرن التاسع عشر. والواقع أنّ المباني الرئيسية كانت تقع كلها على البحر، الذي قام على حافته حائطٌ عال. وفي العام 1625م كانت في المدينة كنيسةتان، إحداهما اسمها ديلا غراسيا، والأخرى دل روزاريو، بحسب (ديلا فال). وكان الحائط البحري ما يزال موجوداً عندما زار كمبفر المدينة. وفيما بين العامين 1625 و 1648م، فكر البرتغاليون بإمكان إنشاء مسرح. وكان هناك قصّة ص طريفة حول إرادتهم إعادة إسكان المندائيين

بالبلاذ، والذين جرى اضطهادهم بالعراق، حوالي عام 1634م. ولا نعلم بالضبط متى جرى بناء الدير الأوغسطيني، ثم تطويره إلى (كاتدرائية). (ديلا فال) يتحدث عن أربعة كهان فقط، وقد كانوا جميعاً أوغسطينيين، لكنّ هناك من يذكر أنّ الكاهن بصّ حار كان أوغسطينياً أيضاً<sup>6</sup>. ويبدو أنّ الكنيسة بُنيت حوالي عام 1630م؛ لكننا لا نعرف ماذا كان وضعها الديني/ الكنسي. بيد أنّ نفوذ الكنيسة اتجه إلى التضاؤل في أواخر الفترة البرتغالية. وعندما زار الجزويت (اليسوعي) البلجيكي غاسباري مسقط آخر أيام البرتغاليين، ما وجد فيها كاهناً من أي نوع. ويبدو أنّ المباني ما كانت للعبادة فقط؛ بل كان فيها مصنعٌ وثكناتٌ ومخزن. وقد استخدم المبنى فيما بعد مقرّاً للإمام في زيارته السنوية لمسقط. وفي عهد البوسعيديين استخدم إصطبلًا. وفي العامية العُمانية ظل المبنى يُسمّى إغرزيا (igrezia)، لكنه فقد أيّ معنى ديني: ففي زنجبار مثلاً يشير مفرد غورازيا إلى الحصن الرئيسي، وعند ابن رُزيق إشارةٌ إلى المبنى تحت اسم كرخانه<sup>7</sup>. ويبدو أنّ المبنى نفسه اختفى عند نهاية القرن التاسع عشر. وهناك مبنىٌ برتغاليٌّ آخر بقي إلى زمنٍ قريب، هو مبنى الجمارك، ويقول (Miles) إنه من بناء العام 1604م؛ في حين يرى الكابتن (Stiffe) أنه يعود للعام 1634م. والتاريخ الثاني أقرب للصحة؛ لأنّ مسقط صارت مركزاً جمركياً رئيسياً بعد ضياع هُرْمُز. وفي تلك الفترة صارت المداخل الضرائبية على السلع خاضعة لنظامٍ معيّن كان البريطانيون قد فقدوا احترامهم له من ضمن تجاوزهم للنظام التجاري البرتغالي. وقد صارت مداخل البرتغاليين محصورةً بالرسوم التي يتقاضونها على السلع الداخلة إلى الهند والخارجة منها (والسند بالذات). وقد صار بوسع العُمانيين أنفسهم أن يتحركوا باعتبارهم وسطاء تجاريين؛ خاضعين أيضاً للمكوس البرتغالية. وما لبثوا أن تجاوزوا كل القيود عندما ازدادوا قوة أيام ناصر بن مرشد.

وخلال فترة اليعاربة جاء الهجوم الأول على مسقط من جانب العُمانيين لتحريرها من البرتغاليين في ثلاثينات القرن السابع عشر؛ بحسب ما تذكره كتب التاريخ المحلية (انظر تفاصيل ذلك التفاصيل، Bathurst, op.cit.). ويقال: إنّ البرتغاليين خضعوا للضغوط العسكرية، ودفعوا أموالاً لإيقاف الهجمات، ولا ندري هل دفع البرتغاليون (أموال حماية) حقاً في ذلك الحين. لكنّ في الغارة العُمانية على صُ حار عام 1634م جاء ضمن اتفاقية الهدنة شرط حرية التجارة للعُمانيين مع مسقط، بل الوعد بتسليم مطرح لهم. ثم جرّت مشكلاتٌ في أوساط السلطات العُمانية بحيث خفّ الضغط على البرتغاليين ونسوه؛ ولذلك فوجئوا بالهجوم العُماني ثانية على مسقط عام 1640م. وقد استطاعوا ردّ ذلك الهجوم؛ لكنّ هجومَ عام 1643م نجم عنه سقوط صُ حار. وقد ظن ذلك أنّ العُمانيين صاروا يمتلكون ميناءً على الساحل، وصار بوسعهم التدخل بحراً ضد (نظام الحماية) التجارية الذي اصطنعه البرتغاليون. بل إنّ الإمام سارع إلى عقد اتفاقية تجارية مع البريطانيون عام 1646م لكنها ما كانت ذات أهمية مباشرة آنذاك. واستمرت الاشتباكات المتقطعة بين الطرفين إلى أن حدثت مجابهة رئيسية عام 1648م كانت عواقبها وخيمة على البرتغاليين؛ لأنها عنت تحييد مطرح، والإرغام على التعامل التجاري الحرّ مع كل الممتلكات

البرتغالية وليس مسقط فقط. وفي أبريل عام 1649م، وبعد أن تولى الإمامة سلطان بن سيف اليعربي قاد الهجوم النهائي لاستعادة مسقط، وطرد البرتغاليين من عُمان. وفي نهاية ذلك العام دخل العُمانيون مسقط، وساعدهم في ذلك زعيم البانين، الذي كان يتولى إمداد المدينة المُحصرة وحصونها<sup>8</sup>. ولجأ البرتغاليون إلى دار الصناعة، والجلالي. ومع الوقت جرى إجلاء ستمائة منهم إلى (ديو) بحراً. أما البقية بقيادة فرانسكو دي تافورا، فقد سيطر عليهم الجوع والإرهاق ونقص وسائل الدفاع لتعذر إمدادهم؛ ولذلك استسلموا في 23 يناير عام 1650م وتبعهم بعد ثلاثة أيام الذين تحصنوا بدار الصناعة.

ومنذ ذلك الحين استمرت الحرب في البحر. ففي عام 1652م كاد العُمانيون يسلمون مسقط بسبب ضيق الحصار. ثم إن استمرار الهجمات البحرية البرتغالية، اضطرت العُمانيين بعد عشرين عاماً على فتح مسقط أن يعقدوا اتفاقية مع خصومهم سمحوا لهم بموجبها إعادة إنشاء مصنعهم. لكن تلك الشروط لم تنفذ. وجرت آخر الاشتباكات البحرية عام 1697م، والتي كانت نتيجتها خروج البرتغاليين من المياه العُمانية، وضياح كل آمالهم بناء على في استعادة مسقط. واستمرت القوة البحرية العُمانية في النمو، وتزايدت المشاركة العُمانية في التجارة البحرية بما في ذلك اليعاربة أنفسهم من خلال وكلائهم. بل ومنذ عام 1669م بدأ اليعاربة يستخدمون سفناً حربية ما بين 350 و500 طن غنموها من تجار (سرت)؛ في حين استخدم التجار العُمانيون الآخرون سفناً من زنة مائة ومائتي طن غنموها في المعارك أو تعاقدوا على بنائها لهم. وكان نتيجة لذلك أن شارك العُمانيون في تجارة الرقيق والعاج والذهب من شرق إفريقيا، والأرز والبضائع من (سرت)، والقهوة من (مخا)، واللؤلؤ من الخليج، وسلع مختلفة محلية وإقليمية، والتي صارت تمرّ بأيدي تجار مسقط. بيد أن التجارة ظلت غير آمنة بسبب استمرار الحرب مع البرتغاليين، ولجأ العُمانيون إلى الهولنديين والبريطانيين لحماية مصالحهم التجارية. وفي عام 1659م كان الإمام مستعداً لتسليم جزء من مسقط للبريطانيين من أجل حماية التجارة؛ لكن هذا العرض لم يتحقق، واستبدل به إعطاؤهم محطة تجارية، وليس حصناً. وتطورت العلاقات مع الهولنديين، وفي عام 1670م صار لديهم مكتب بمسقط. وفي الواقع، ما تحقق وقتها ولا فيما بعد لأي من القوى الأجنبية امتلاك وكالة تجارية في عُمان.

ثم تراجع التهديد البرتغالي، وانتقلت الحرب إلى المحيط الهندي وشرق إفريقيا. لكن العنف العُماني تصاعد وتزايد، مع نمو القُدُرات القتالية، والسفن والأسلحة المستعملة؛ حتى إن بعض السفن البريطانية هوجمت، وأخذ البحارة أسرى. وظهرت إيران منافساً، ولأنها لا تملك قوة بحرية مؤثرة لمهاجمة الشواطئ العُمانية، فقد استعانت بالأوروبيين وبخاصة الفرنسيون الذين دخلوا حديثاً في مجال التنافس مع القوى الأوروبية الأخرى. لكن الدولة الفارسية الصفوية سقطت قبل أن يوتي ذلك التحالف ثماره.

أما في عُمان نفسها فقد وصل إلى السلطة الفتى الصغير سيف بن سلطان الثاني عام 1719م؛ وعلى أثر ذلك سادت حالة من الفوضى، أضعفت اليعاربة في النهاية وأدت

لسقوطهم في ما بعد. وخلال ظروف الحرب الأهلية بين الهناوية والغافرية صارت مسقط مقر زعيم الهناوية (خلف بن مبارك) (القصير). وما عادت إلى أيدي اليعاربة إلا عام 1728م بعد مقتل رئيسي الغافرية والهناوية، وإعلان سيف بن سلطان إماماً رسمياً. على أنّ المعارضة الغافرية استمرت، وأنهت سلطنة سيف وإمامته كما بدأت بنزاع داخلي أفضى هو الآخر إلى تنصيب (بلعرب بن حمير) إماماً في الداخل عام 1145هـ/1733م. وصار مركز سيف في مسقط، وفي عام 1737م طلب مساعدة الفرس ضدّ خصمه. والتقى الحلفاء بجُلفار، لكنهم تشاجروا بعبري، وعاد لطيف خان قائد القوة الفارسية. إلى جُلفار. وفي الشتاء التالي طلب من تقي خان بكاربك أن ينضمّ إلى (لطيف خان) في الإغارة على عُمان بهدف الاستيلاء على مسقط. وقد زحف الفرس من الداخل ومن خلال وادي سمانل، ودخلوا إلى مسقط؛ لكنهم لم يستطيعوا قهر القلعتين، وفرّ سيف بن سلطان بحراً. واستطاع سيف عقد صلح مع بلعرب الذي تنازل له، فأمكن للعُمانيين توحيد قواهم في وجه المهاجمين. واضطر تقي خان إلى رفع الحصار بعد ستة أسابيع، وبعد جولاتٍ من هناك وأخرى هناك انسحب الفرس إلى جُلفار ثم تفرقوا. وصدرت أوامر من (نادر شاه) لتجديد الهجوم؛ لكنّ التنفيذ تأخر. في ذلك الوقت كان سيف بن سلطان قد تشاجر مجدداً مع عُمانيين الداخل، وانتُخب خصمٌ شرسٌ له إماماً هو سلطان بن مُرشد. وفي فبراير عام 1742م حاصر سلطان سيفاً وأحاط بالحصون. ومرةً أخرى استطاع (سيف) الهرب، وذهب إلى الفرس مستعيناً بهم، وعارضاً أن يكون تابعاً لهم مقابل إعادته للسلطة. وأتى الفرس هذه المرة مع قوة بحريةٍ إلى جُلفار؛ لكنهم هاجموا مسقط من ناحية الباطنة. في صُحار لقي الفرس مقاومةً شديدة من جانب أحمد بن سعيد البوسعيدي، فتابعوا سيرهم إلى مسقط، التي كان سلطان بن مرشد ما يزال يحاصر حصنها اللذين صمدا بفضل عبيد سيف بعد هروبه. واستطاع العُمانيون هزيمة القوات الإيرانية الفارسية عند مطرح. لكنّ عندما وصل تقي خان مع الأسطول انسحب سلطان. وتسلم الفرس الحصنين، وبدأوا بنهب مسقط. وانسحب أحمد بن سعيد من صُحار أيضاً، واستقرّ ببركاء، حيث بدأت تجتذب بعض التجارة البحرية. وفي يونيو من تلك السنة مات سلطان، وتبعه بعد قليل سيف، خصمه على اللقب والسلطة، دون أن يتلقى جائزةً على خيبتته باستدعاء الفرس. وليس واضحاً ماذا حدث بعد ذلك. لكن يبدو أنّ القادة الفرس ما تلقوا تعليماتٍ من المركز بإيران نتيجة نشوب الفوضى هناك؛ لذلك جاؤوا إلى بركاء للتفاوض مع أحمد بن سعيد، الذي أقدم على سجنهم ثم قتلهم. وحوالي العام 1745م صار أحمد بن سعيد إمام عمان؛ أمّا في الداخل فقد عاد الغافريون فانتخبوا بلعرب بن حمير للإمامة. لكنه ما لبث أن خسر دعم العلماء بسرعة، ثم قُتل عام 1167هـ/1753-1754م من جانب الإمام أحمد بن سعيد الذي دخل إلى نزوى، وأعلن إماماً بعد ذلك بقليل، ومن هناك بدأت مرحلة جديدة لمسقط تختلف في تطورها تماماً عما سبق من أحداث.

زمن البوسعيديين الأول: تطورت مسقط إلى أن أصبحت ميناءً بالغ الأهمية مع نهاية حكم أول البوسعيديين. وقد ظل العُمانيون يدفعون أموال الحماية واثقاء الشرّ لنادر شاه

حتى توفي. لكنهم لم يعترفوا بالتبعية لكريم خان، وظلوا على ما يشبه حالة الحرب مع حلفائه وأتباعه على الشاطئ؛ وبخاصة شيخ ميناء بوشهر. وخلال هذه المدة استمرّ الأسطول العُماني في النمو، وتشكّل نظامٌ للقوافل البحرية، كانت مهمته الرئيسية آنذاك جلب القهوة من اليمن إلى البصرة (1775-1776م). وكانت البحرية العُمانية تأتي لمساعدة العثمانيين وإمدادهم بما يحتاجون إليه. وهكذا حظوا بتقدير العثمانيين الذين أقبلوا على دعمهم مادياً، كما حظوا كذلك باحترام شركة الهند الشرقية البريطانية، التي عمدت لتعيين ممثلٍ لها، بشكلٍ متقطع، في مسقط. على أنّ تجارة الخليج غير مربحة فانسحبت منها كلياً تقريباً، وبخاصة بعد احتلال الإيرانيين للبصرة. وعندما توفي كريم خان عام 1779م كان الإيرانيون والعثمانيون على حدٍّ سواء ضعفاء، وما كان هناك أحدٌ ليتحدى التوسع العُماني السياسي والتجاري آنذاك. وقد حاول العُمانيون بمقتضى قوتهم المتزايدة، أن يُرغموا السفن على التوقف بمسقط من أجل أخذ الإذن بالإبحار. لكنّ عرب الهُوالة على الساحل الفارسي عارضوهم في ذلك؛ وبخاصة بندر ريغ ومشايخ بوشهر. أمّا في أواخر القرن فقد ظهرت قوة القواسم والعتوب الذين احتلوا جزيرة البحرين سنة وفاة أحمد بن سعيد (1783م)، وصاروا خصوماً بحريين للعُمانيين.

وتركزت تجارة مسقط وأعمالها في التواصل مع الهند. وعقدت اتفاقيةً مع (تیبو سلطان) (تیبو صاحب، حَكَمَ بين عامي 1782 أو 1799) الذي أرسل بعثة تجارية للإقامة بمسقط (وحتى منتصف القرن التاسع عشر كان منزل النوّاب ما يزال موجوداً بالمدينة). وبسبب العلاقات التجارية الوثيقة بين الطرفين انخفضت الرسوم على السلع من 10 إلى 6%. وتشير مراسلات حكم ميسور إلى أنّ العُمانيين كانوا يُمدونه بأصنافٍ متنوعةٍ من السلع (مثل بذور الزعفران، ودود القز، والخيول، والفسّيق، والملح الصخري، واللآلي، والزبيب، والنحاس، وصيادي اللؤلؤ، وبعض أدوات صناعة السفن). كما كان العُمانيون يتسلمون في المقابل، وعبر مانغالور بشكلٍ رئيس، خشب الظل، والبهارات، والعاج، والأنسجة، والأهمّ من ذلك: الأرز.

على أنّ توحّد تجارة مسقط وميسور أفضى إلى نتائج سياسية؛ لأنّ البريطانيين خشوا أن تتبع مسقط ميسور إلى المعسكر الفرنسي؛ ولإزالة تلك المخاوف عقد سلطان بن أحمد أول اتفاقيةٍ له مع البريطانيين عام 1798م. والمستفيد الآخر الذي ستكون له آثارٌ في مستقبل عُمان هو توسُّع الدولة الوهابية، التي تدخلت أولاً في النزاع البحريني/ العُماني، ثم تحالفت الوهابيون مع القواسم، وفي مطلع القرن التاسع عشر بدأوا يتغلغلون في الأرض العُمانية.

**مسقط تحت حكم البوسعيديين (1783-1913م):** عند موت الإمام أحمد بن سعيد كانت فعاليات العُمانيين البحرية تتوسع وتتزايد، وتجلب الثروات للدولة العُمانية. وكانت مسقط وقتها مركز الحركة التجارية، والأخرى السياسية؛ مع أنه كانت لصور أهمية بوصفها الميناء الثاني. وبعد ذلك، في القرن التاسع عشر، صارت زنجبار هي المركز بسبب أهميتها السياسية لسيطرتها على التجارة عبر البحار. لكنّ إلى أن انتقل محور الحركة التجارية مع الهند من الساحل العُماني إلى شرق إفريقيا (زنجبار) أواخر القرن التاسع

عشر، ظلت مسقط هي مركز القيادة البحرية، ومقرّ استصفاء الضرائب والرسوم؛ فضلاً عن مشاركتها في التجارة عبر البحر. وبدأ الصراع للسيطرة على مسقط حتى قبل وفاة الإمام أحمد بن سعيد. فولد أحمد سيف وسلطان، ثارا عليه أكثر من مرة، واستوليا عام 1782م على الجلالي، حيث سجن أخاهم سعيداً، إلى أن استطاع الهرب إلى والده؛ والذي كان بدوره يحاصر الثائرين من جزيرة مسقط، ويقصفهم بالمدفعية من ميراني. وقد اصطلحت الأطراف قليلاً، ثم اندلع النزاع من جديد بعد وفاة الإمام. وانتقل اللقب رسمياً إلى (سعيد)، لكنه سرعان ما فقد الدعم، وانسحب إلى الرستاق تاركاً ابنه حمداً نائباً بمسقط. وأياً تكن الوسائل التي استخدمها حمد للوصول إلى منصبه؛ فإنه بوجوده في مسقط صار قائداً للأسطول الذي أضاف إليه سفينته الحربية الخاصة (الرحماني) التي أوصى على صنعها في زنجبار. وقد فرض حمد على التجار والخصوم استخدام مينائه؛ وفي سبيل ذلك سيطر على خورفكان وجزيرة الحمراء في أرض القواسم. وتوسع في التجارة مع السند من طريق تخفيض الرسوم: 9% على الهنود، و6.5% على المسلمين. وحصل الأوروبيون على امتيازات إذ انخفض ما يدفعونه إلى 5%. ورغم إقبال حمد على تشجيع التجارة، وفتح خطوطها؛ فإنه رفض السماح لشركة الهند الشرقية أن تنشئ وكالة بمسقط. وقد قوى حمد دفاعات المدينة بإضافة بُرجٍ إلى الميراني، كما أنه بنى حصناً برُوي.

عندما توفي حمد عام 1792م سارع (سلطان) خصم (حمد وسعيد) القديم إلى احتلال بركاء، ثم زحف على مسقط التي فتح التجار أبوابها له، وقال لأخيه قيس: إنه إنما أخذ المنية له ليتجنب تحرك سعيد ضده. ثم جرى تخفيف التوتر بتقسيم القلاع في مطرح ومسقط بين الإخوة الثلاثة، في حين ظلت المدينة بيد سلطان. وتابع سلطان سياسة حمد في تشجيع التجارة؛ بل مضى بعيداً في ذلك، بالاستيلاء على بعض نواحي الساحل الفارسي، وبتحدي الذين لا يريدون دفع الرسوم لمسقط. وفي عهده في السلطة تجدد الاهتمام بشرق إفريقيا، وسارع هو إلى نقل تجارته من كلوه إلى زنجبار، واعترفت مومباسا بالسلطة العليا له. وفي عهده أيضاً شهدت مسقط ازدهاراً لا مثيل له في السابق. فقد صارت مركز تجارة الخليج، وما خلا ميناؤها من خمس عشرة سفينة من ذوات الـ400 إلى 500 طن، وداخل التغيير المدينة، وتحولت من حالٍ إلى حال. وتابع الإمام أحمد بن سعيد تقليد اليعاربة القديم بزيارة مدينة مسقط مرة كل عام. وفي عهده كانت العادة أن يبدأ الموكب السلطاني من روي إلى بيت الدكة عند مطرح، ثم بالزوارق إلى جزيرة مسقط حيث كان مجلسه ينعقد. وكانت العادة أن يبقى هناك اثني عشر يوماً يستقبل فيها الرعايا والولاة وعماله ومعاونيه. وفي اليومين الأخيرين من مقامه كان يزور القلاع ومركز الجمارك. وبعد موته خلفه في (الرستاق) عاصمته وعاصمة اليعاربة من قبل ولده سعيد، الذي ظل مقيماً هناك حتى بعد خروجه من الحكم. يومها تسلم الحكم منه طالب أحد إخوته، الذي تولاه رسمياً نيابة عن سعيد بن سلطان. لكن في العام 1834م تسلم السلطة حمود بن عزان بن قيس الصُّحاري. ومنذ ذلك الحين صارت صُحار هي العاصمة خلال سلطنة ذاك الفرع

من الأسرة، حتى الحرب العالمية الأولى.

مع ذلك؛ فقد ظلت مسقط هي المركز الرئيسي للحاكم الفعلي في البلاد. ويبدو أنه وقتها ما ارتأى الحاكمون أن يقيموا إقامة دائمة بالمدينة. والمعروف أن حمد بن سعيد وسلطان بن أحمد قد أقاما بمتلكاتها خارج المستقرات الحضرية. وجعل سلطان بن أحمد بالذات من بركاء مقراً شبه دائم له: أما الحصن الذي ببيت الفلج فقد استعمل كثيراً بوصفه أقرب الأماكن بمسقط (وحوالي أواسط القرن التاسع عشر تأسس مركز سلطاني بالوطية). لكن في عهد هذين السلطانين بالذات انكسرت عادة الزيارة السنوية، وترك سلطان الجزيرة كلياً. وعمد إلى إقامة مركز دائم له بداخل المدينة، في المكان المسمى بيت غرايزة، حيث كان يقع المبنى البرتغالي المعروف بـ *igrazia* (الكنيسة)، وصارت هذه المباني هي القصر السلطاني، إلى أن أنشئ مقراً آخر على حافة الماء حوالي العام 1880م. وفي هذا الموطن بالذات، على الشاطئ ظهرت عدة دور فاخرة و ضخمة، أدت بسبب تكاثرها إلى إزاحة السور أو الحائط الواقع على حافة الماء. وقد سُميت تلك الدور فيما بعد بأسماء سكانها (مثل بيت نادر، وبيت شهاب).

وفعل سلطان بن أحمد كما فعل سلفه، حين دعم وزاد الأسوار من حول مسقط وبخاصة في طوي الراوية - كما أنه نقل المدفع من بيت الفلج إلى مكان قريب من حصن مطرح. ثم إن الأحداث السياسية التي أحاطت بوصول سلطان للحكم، أفضت إلى تغييرات في إدارة المدينة. فقد قام أحمد بن سعيد بتعيين نائب له (وكيل) من بطن حليف هو خلفان بن محمد بن عبدالله البوسعيدي (الذي بنى مسجد الوكيل عام 1182هـ / 1768م). وقد استمر هو وأبناء أسرته في تولي المناصب الكبرى بالمدينة؛ لكن بسبب معارضتهم وصول سلطان للحكم، أفضى إلى الاستبدال بهم. ومن الممكن أن يكون منصب صاحب الجمارك، والذي كانت تتولاه أسرة آل رزيق منذ أيام اليعاربة (Imams and Seyyids, 158) قد انتقل إلى أسرة أخرى للسبب نفسه. لكن من الصعب الجزم بذلك، إذ إن نظام الالتزام ربما أدخل قبل أيام سلطان بن أحمد.

وجاءت وفاة سلطان بن أحمد عام 1804م لتشير إلى تغير في حظوظ عُمان وأقرارها. فخلال الخمسة عشر عاماً اللاحقة كان هناك نزاع مستديم مع القواسم ودولة السعوديين، والعتوب. بينما اشتعل في البلاد صراع على السلطة بين أعقاب أحمد بن سعيد : قيس بن أحمد (يساعده وكيل مسقط السابق محمد بن خلفان)، وبدر بن سيف بن أحمد، والمنتصر أخيراً سعيد بن سلطان بن أحمد المتمركز بمسقط. وقد عمد قيس إلى محاصرة مسقط، والتي كانت مهددة من البحر من جانب القواسم، ومن البر من جانب السعوديين.

وعندما أمكن في النهاية حوالي عام 1819م ردُّ القواسم كان البريطانيون قد صاروا هم القوة المسيطرة في الخليج، وسيطر على صُحار عزان بن قيس بعد وفاته عام 1807م. لكن ما أن بدأ حكمه يستقر في الداخل، وفي الخارج، بدعم من البريطانيين حتى حاول استعادة سياسة والده. أغار السلطان سعيد بن سلطان على البحرين عام 1811م وعام



1816م. بيد أن نجاحه الأكبر كان في مواجهة الفرس حين أرغمهم على تجديد إيجار بندر عباس عام 1823م، كما أرغم العثمانيين على دفع متأخرات التزاماتهم تجاه عُمان بعد حصاره للبصرة عام 1826م. ثم أرغمته الهزيمة القاسية بالبحرين عام 1829م إلى إدارة ظهره للخليج والتركيز على شرق إفريقيا حيث الاقتصاد والازدهار التجاري.

أعرض سعيد بن سلطان إذن عن الخط القديم: الخليج - الهند، واتجه إلى خط جنوب الجزيرة - شرق إفريقيا للتجارة الموسمية، وقد تسهلت حركته تلك باتجاه البريطانيين. ثم إنه أحكم السيطرة على ظفار كلياً بعد موت شيخها محمد بن عقيل عام 1829م. ومنذ وصول عبد الله بن أحمد المزروعى إلى السلطة في مومباسا عام 1814م، نشب نزاع بينه وبين منافسه الرئيسي السلطان سعيد بن سلطان على شواطئ شرق إفريقيا. وربما كان ذلك هو الذي دفعه حوالي عام 1817م إلى بسط نوع من السيطرة على بته Pate في خليج لامو Lamu، ومن هناك قام بأولى حملاته ضد مومباسا نفسها عام 1823م. وعندما ضرب المزروعى وسلطتهم ضربة قاسية عام 1837م اتجه إلى تأسيس مركز أساسي في زنجبار، طور من خلاله سيطرة عُمان في شرق إفريقيا، والتي بلغت أقصى امتدادها وسطوتها في عهد ابنه برغش (1870-1888م). ومنذ العام 1840م أقام سعيد بزنجبار بشكل شبه دائم.

تركزت ترتيبات سعيد بن سلطان الإدارية على إعطاء عقود التزام على التجارة البحرية، والضرائب البحرية، وعلى تقسيم تلك الالتزامات كمدخيل لجزأي دولته في عُمان وزنجبار منذ عام 1861م. وفي ذلك الوقت كان ابنه ثويني بن سعيد قد تولى السلطة. وكان تجار البانيان (الهندوس) وآخرون من الهند قد تشجعوا على الاستيطان بمسقط وبزنجبار، وصاروا يتولون الشؤون المالية في تلك التجارة النقدية التي استتبت في ما بين زنجبار ومسقط والهند. ويبدو أنه منذ مطلع ثلاثينات القرن التاسع عشر اتجه سعيد لتبسيط الضرائب والرسوم وجعلها تستقر عند نسبة 5%، مع إقطاعها في بندر عباس وعُمان وشرق إفريقيا لتجار البانيان.

وبحسب ما ذكره (Lt.W.Wellrtd, Travels in Arabia London, 1831, I, 10-37) كان دخل مسقط من ذاك الالتزام عام 1835م 105 آلاف دولار، ودخل مطرح 60 ألف دولار في العام. أما أرقام شرق إفريقيا فكانت 150 ألف دولار. وحتى في أيام سعيد فإن مقتطعات الجمارك هذه كانت تبلغ دخله. ويمكن القول بشكل عام بأن (مسقط) تعرضت لتهديدات بشكل مستمر؛ لكنها سلمت من الاجتياحات طوال القرن التاسع عشر تقريباً.

وجاء دور السلطان فيصل بن تركي (1888-1913م) حيث مدّ نفوذه، وأظهر الروح الاستقلالية في مواجهة البريطانيين، شجّع عليها نائب القنصل الفرنسي (M.Ottai) المعين عام 1894م؛ وهذا مع أن مساعده ومساعد الأميركيين البريطاني الإيراندي الأصل L.Maquire. وفي عام 1899م أعاد السلطان تنظيم الشؤون المالية، فألغى نظام

الالتزام، وولّي هندیین مسلمین أمرَ أخذ الرسوم مباشرةً. وبذلك ارتفع الدخل من 170 ألفاً إلى 190 ألفاً ثم إلى 207.701 ألف دولار. وفي عام 1902-1903م وصل الدخل إلى 285.597 ألف دولار. وهذا يعني نوعاً ما زيادة في حجم التجارة. وتجديداً لسوق التمور لكنّ لأمدٍ قصير؛ لأنّ تآرجح أسعار دولار ماريا تيريزا ظل مسؤولاً عن التضخم وعدم استقرار الأسعار. بيد أنّ هذه الفترة بالذات (1880-1910)، حيث وقعت مسقط على مسودة نص التجارة العالمية، شهدت بعض الازدهار فيها. والدليل على ذلك بعض المباني الفخمة التي ظهرت إبان تلك السنوات، ومبنى قصر العلم القديم، والقنصليتان الفرنسية والأميركية.

وفي العام 1901م أخذ البريطانيون أرضاً على شاطئ البحر، وطوروها إلى قنصلية (وهي السفارة البريطانية السابقة). بل ظهرت آنذاك محطة للتلغراف. كما أنّ تجهيزات الميناء تجددت، وأضيفت إليها مرافق بالمكلاً عام 1903م. وتعمّقت الدويرة وأعيد بناء مبنى الجمارك. وهكذا ففي ذلك الحين اتخذت المدينة الشكل الذي بقيت عليه لحين بدء عهد جلالة السلطان قابوس. بدأت مظاهر التراجع في دور مسقط التجاري خلال الفترة ما بين 1910-1970م قبل الحرب العالمية الأولى، بعد أن كانت رائجة ولا سيما في صناعة التمور. بيد أنّ التهريب تصاعد وتفاقم عام 1921م، وضعف الطلب الدولي على التمور، وغادر القناصلة الأجانب مسقط، إلى أن أصبحت خارج الاهتمام التجاري بعد أن انتقلت التجارة إلى مطرح. وتشير تقارير تجارة مسقط إلى انخفاض عدد سكانها من 10 آلاف إلى 2000 بين 1912/1913 و1919/1920م؛ بينما تزايد عدد سكان مطرح من 14 ألفاً إلى 20 ألفاً. وفي عام 1931 في عهد السلطان سعيد بن تيمور (1932-1970م) تحققت بعض الإصلاحات الإدارية. وحتى بعد إعلان البدء بتصدير النفط عام 1964م لم يكن في مسقط غير مستشفى واحد يخدم كل عُمان بإدارة الإرسالية العربية للكنيسة الهولندية في مسقط ومطرح (وكانت الإرسالية قد تأسست على يد زويمر بمسقط عام 1893م). وإلى جانب ذلك كانت هناك مدرسة واحدة رسمية للمرحلة الابتدائية في الغالب تسمى (المدرسة السعيدية) في كلٍ من المدينتين، حيث تشكلان النظام التربوي الحديث القائم في عُمان كلها. ولم تكن هناك سفارات للدول الأجنبية غير البريطانية والهندية. كما كان هناك مصرفٌ واحد. وكان من الملاحظ أن السكان لم يكن في مقدورهم التنقل ليلاً إلا بواسطة مصابيح.

**المرحلة المعاصرة:** في التطورات التي حدثت منذ السبعينات، ظلت مسقط بيئةً خلفية. وامتدت ضواحي العاصمة إلى السيب وما وراءه، وبُذلت جهودٌ للاحتفاظ بالطابع التقليدي للمدينة. وظلت مشكلات الدخول إلى المدينة بسهولة قائمة أيضاً. جرى أولاً في العام 1929م إنشاء طريق صغير ما بين مسقط ومطرح في عقبة ريام (وقد تمهّد هذا الطريق وتسّفت عام 1961م وظل الطريق الوحيد على هذه الشاكلة حتى عام 1970م). ومن الناحية البحرية تأسس الكورنيش حول رأس كلبوه. وظلت مطرح سوقاً تجارية، وجرى تحديث مينائها تحت اسم ميناء قابوس، مع منطقة صناعية فيه. وظل في بيت الفلج منطقة

عسكرية، وتحول الحصن فيما بعد إلى متحف عسكري. أما رُوي، والتي كانت في بداية مرحلة التطوير قد صارت مركز الحكومة، فقد تطورت فيها المباني الرسمية، والسفارات والفنادق، ودُور الفئات الثرية، في السهل المنبسط من وراء القرم. أما ميناء تصدير النفط فهو ميناء الفحل المنعزل بعض الشيء على مقربة من الوطية. في حين تطورت المناطق الصناعية فيما وراء المطار من ناحية السيب في منقطة الرسيل. وتبقى بوشر زاوية منفردة من عُمان القديمة على قَدَم التلالِ الخَفِيَّة. وتمتد أكثر المناطق السكنية حول الشرنقة الأصلية. وقد بُذلت جهودٌ حقيقية لضبط وتنظيم الهجرة الريفية المندفعة. وقد كانت هناك تحركات واسعة في اتجاه المناطق الحَضَرية. لكنّ التنمية المنتظمة، والطرق الحديثة، أدت إلى إمكانية الوصول إلى أي مكانٍ خلال ثلاث ساعات، فتحوّلت الحركة الأسبوعية من خلال شبكة المواصلات إلى إمكانيات متطورة للتنقل بين الساحل والداخل وبالعكس دونما مشقة كبيرة. وهكذا فجغرافية عُمان الحَضَرية اليوم تدور حول مركز ساحلي، مع مركزٍ متطورٍ ثانٍ في العاصمة السلطانية القديمة بصلالة. وبذلك تظل مسقط العاصمة الرمزية كما كانت خلال أكثر عهود آل بوسعيد، إنها اليوم قطعة مُتَحَفية رائعة.

\*\*\*\*\*

### الحواشي

(\* باحث بريطاني متخصص في الدراسات العمانية من جامعة أكسفورد.

1- انظر الدراسات التي قام بها الأستاذ موريديو توزي من معهد الآثار بجامعة نابولي، مع فريقه الاستكشافي.

2- للمزيد راجع:

C.H. Allen, The Indian Merchant Community of Masqat, in Bull. School or, and Afri. Studis XIIIV, 1981,P 39-53.

J.Aubin, Mare Luso-Indicum II,P 112. -3

4- انظر: G. R. Tibbetts. في Arabian studies I, 87, P101

5- راجع:

Digley, War Horze and Elephant in the Delhi Sultanate, Oxford 1971, R.B. Serjeant, the Porthguese off the South Coast, Oxford 1963, 27; Aubin, op.cit. P 117-118, 168-170.

6- راجع:

S.B. Miles, The Countries and Tribes of the Persian Gulf, 1966 reprint, 463-9.

R.F. Buston, The Lakes Region of Central Africa, 1860, II 401; I ben Ruzayk, Imams and Seyyids. Trans. Badger, 200.

8- انظر ابن رُزَيْق، ترجمة Badger، ص79، والسالمي: تحفة 2/64، وHamilton، مرجع سابق.

### المصادر والمراجع

لن نستطيع هنا إعطاء كل المصادر والمراجع التي عُدنا إليها. بل نشير إلى أهم مواطن الدراسات، التي يمكن من خلالها التماس سائر التفاصيل.

- المعلومات الجغرافية الرئيسية في

J.G.Lorimer, Gazetteer of the Persian Gulf, Calcutta 1908-1915

(1970 إعادة طبع).

- وانظر عن تفاصيل السكان العرب، السياحي (سالم بن حمود): إسعاف الأعيان في أنساب أهل عُمان، بيروت 1965م.

- وعن الهنود C.H. Allen المرجع السالف الذكر في الدراسة وحواشيها.

- وعن الرحلة والرحالة دراسة D.G. Hogarth القديمة The Penetration of Arabia, 1904، وانظر: Arabian Studies IV 123-59.

- ولتفاصيل مفيدة انظر: C.G. Miles, The countries and Tribes of the Persian Gulf, London 1919.

- Peyton, old Oman, 1983, I, Skeet, Muscat and Oman, 1974.

- عن مسقط في عهد البرتغاليين انظر: "Le Royaume d'ormuz au delect : du XVI siecle" in: Mare luso- Indicum II (1972, 1973) 77- 179.

- وعن مسقط في العهد العثماني Salih O sbaran , "The Ottoman Turks and the Portuguese in the Persian Gulf, 1534-1581", in: J. of Asian history VI. (1972) 45- 87

- وهناك دراسات N.S. Carracks, R.B.Serjeant عن التجارة في القرون الثلاثة الأخيرة مع التركيز على البرتغاليين ثم الأوروبيين.

- ويظل Bathurst مهمًا في موضوع صعود البوسعيديين وبخاصة حتى نهاية اليعاربة.

- ونعود إلى Loriner السالف الذكر عن القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثم

.Kelly, Britain and the Persian Gulf 1795-1968.

C.H. Allen ويبرز في دراسة عن مسقط. ونفوذها في الخليج وشرق إفريقيا. ثم في

Sayyid and Sultans 1785-1914. عمله:

---